

## قانون نمرة ١٣ لسنة ١٩١٦

### قانون انشاء المدارس الأولية الراقية للبنين

أما مواد الدراسة وعدد الحصص الأسبوعية المخصصة لكل مادة فتكون كما في الجدول الآتي :

عدد الحصص في الأسبوع							المسواد
في مدارس الأرياف			في مدارس المدن				
الرقم	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الأولى	
٢	٢	٤	٢	٣	٤	٤	التعليم الديني .....
٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	اللغة العربية .....
١	١	١	٢	٢	٢	٢	الخط .....
٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	الحساب والحسابية .....
—	—	١	—	—	١	١	الهندسة .....
٢	٢	—	٢	٢	—	—	المقاس والمقاسية .....
٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	الرسم .....
٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	الجغرافيا .....
١	١	١	١	١	١	١	التاريخ .....
١	١	١	١	١	١	١	تدبير الصحة .....
—	—	٢	٢	—	٢	٢	دروس الأشياء .....
—	—	—	٢	٢	—	—	التعليم الفني ، دروس على المراتد والآلات والمصانع .....
٢	٢	—	—	—	—	—	علوم تطبيقية على الاقتصاد الريفي ، التأمل في مشاهد الطبيعة .....
٤	٤	٤	٤	٨	٨	٨	الأشغال اليدوية .....
٦	٦	٦	٦	—	—	—	العجلة في حديقة المدرسة .....
٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	المجموع .....

تكون الفترينات البدنية في الوقت الذي يقترحه ناظر المدرسة وتوافق عليه وزارة المعارف العمومية .

#### المادة الخامسة

أما العقوبات التأديبية بالمدارس الأولية الراقية التي وضع لها هذا القانون فيتبع فيها ما يتبع في المدارس الابتدائية للبنين .

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون نمرة ٥ لسنة ١٩١٠ ،

وعلى ما قرره المجلس الأعلى للمعارف العمومية في ٢٢ مايو سنة ١٩١٦ .

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية وموافقة رأي مجلس الوزراء ؛

رسمنا بمهاوات :

#### المادة الأولى

تنشأ مدارس أولية راقية للبنين والفتيات منها تعليم التلاميذ تعليماً عملياً دائماً ويكون متمماً لتعليم المدارس الأولية (المكاتب) .

#### المادة الثانية

على من يرغب الالتحاق بالمدارس الأولية الراقية للبنين أن يؤدي امتحان قبول تدون تفاصيله في قرار من وزير المعارف العمومية .

#### المادة الثالثة

ولذلك تقدر المصروفات المدرسية السنوية بقرار من وزير المعارف العمومية ويحدد في هذا القرار أيضاً العدد النسبي للتلاميذ الذين يقبلون مجاناً بالمدارس المذكورة والشروط التي يجب أن تتوافر فيهم .

#### المادة الرابعة

مدة الدراسة أربع سنوات .

ويكون التعليم كله باللغة العربية .

المادة السادسة

على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به بمجرد نشره  
الجريدة الرسمية ما

صدر برأى رأس البين في ١٣ شعبان سنة ١٣٣٤ (١٤ يونيو سنة ١٩١٦).

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدي

وزير المعارف العمومية

على يكن

مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

بشأن القانون والقرار الخاصين بإنشاء المدارس الأولية الراقية للبنين

إن الآباء الراغبين في تهذيب أبنائهم تهذيباً حديثاً أرقى من الذي يتقونه والمعاهد  
المعروفة باسم "المكاتب" ليس لديهم لفتاة الآن من الوسائل الموصلة لهذه  
الغاية سوى إرسالهم الى المدارس الابتدائية. على أن التدريس الابتدائي لم يكن  
وضعيه وترتيبه في وقت من الأوقات بحيث يرمي الى جعله بمثابة مرحلة نهائية  
من مراحل التعليم بل كان كل الفرض منه انما هو إعداد الطالب لتلقي الدراسة  
التأهيلية. فان التلاميذ الذين يتختم عليهم إتمام حياتهم الدراسية حوالى الخامسة  
عشرة من عمرهم يكونون في حاجة الى تعليم عملي أوفى في مجموعه من المعارف  
التي يمكن الحصول عليها في المدارس الابتدائية.

ومن رأى وزارة المعارف العمومية أن الطريقة المثلى لتقيام بهذه الحاجة انما  
هي إنشاء مدارس أولية راقية للبنين تكون مدة الدراسة بها أربع سنين مع جعل  
التعليم فيها باللغة العربية بحيث يكون هذا التعليم بمثابة الحلقة التالية والمتصلة  
لحلقه التعليم في تلك المكاتب بحيث يكون موجها الى تنمية مواهب الطلبة  
واستعدادهم تقوية عملية لكي يتسنى لهم التفكير في دخول معترك الحياة والقيام  
بعمل نافع مقرون بالحل والنشاط.

ولذا واننا اذا نظرنا الى الدراسة الابتدائية باعتبارها كاملة في ذاتها لرأينا أن  
عيبها هو في اقتصارها على تعليم لا يكاد يتعدى دائرة الكتب. ومن البديهي أن  
التعليم الذي قضى معظم حياته الدراسية بالاستئصال بالقلم يكون منسافاً بطبيعة  
الحال الى السعى وراء عمل يتناسب مع هذا النوع الذي ألفه واعتاد عليه.  
وهذا الميل يؤيده ما نراه في مصر من التفات على الوظائف الكتابية الصغرى  
وانصراف النفوس عن الأعمال التي تستلزمها معاناة الزراعة والتجارة والصناعة.  
وقد راعت الوزارة عند وضع خطة الدراسة للمدارس الأولية الراقية للبنين  
ان تعنى بمقاومة هذا الميل وتحويل تربية البنين الى وجهة عملية.

فأقول ما استقر عليه الرأي هو إيجاد الفوارق المميزة بين مدارس المدن ومدارس  
الأرياف فان المنفعة التي ترمى اليها التربية وتستلزمها الحياة الاجتماعية أيضاً  
تقضى علينا بجعل التعليم بمدارس الأرياف مقروناً بالزراعة من حيث طبيعتها

ومن حيث غايتها في آن واحد. أما من جهة التربية فلأن من قواعدك  
الصحيح أن يكون التعليم مؤسسا على تجارب مألوفة مرتبطة بعيشة التلاميذ  
اليومية. وأما من الوجهة الاجتماعية فلأن الاحتام بالرغب في الحياة الحلو  
وبالمساعدة على ادراك مزاياها وحققاتها مما يرجح من ورائه ازدياد التما  
بها وحمل الشبان الذين اعتادوا التزوح الى المدن عند خروجهم من المدارس  
البقاء في القرى وعدم مفادرة الأرياف. نعم ان الفرض من التعليم الزراعي  
في مدارس الأرياف لا يقصد به - كما سيأتى البيان - تعليم في الزراعة نفسه بقدر  
ما يقصد به حمل التلاميذ على العناية بالأمور الزراعية المحيطة بهم والانصراف  
اليها وبذل ما أوتوا من الذكاء والهمة في هذا السبيل فانه مما لا مشاحة في  
أن مدارس الأرياف المؤسسة على هذه القواعد يكون لها بطريق القرض أحسر  
أثر في ترقية الزراعة في البلاد.

وتتضمن خطة الدراسة بمدارس الأرياف دروساً عامة مطبقة على الاقتصاد  
الريفي مع العناية بالتدقيق وانعام النظر فيما يقع تحت العين من مناظر الطبيعة  
ومشاهدتها. وتتضمن أيضاً أشغال المناس والمساحة، ومزاولة العمل  
في حديقة المدرسة، والتزقن على الأعمال اليدوية الى حد محدود. أما خطة  
الدراسة بمدارس المدن فتندرج في وضعها أن يكون التعليم فيها مبسطاً الى  
درجة محسوسة بالصيغة الصناعية وذلك بالتمسك على دروس فنية على المواد  
والآلات والمصانع مع افصاح الخيال للتسرين على الأشغال اليدوية. وسيلحق  
بكل مدرسة أولية راقية للبنين سواء كانت بالمدينة أو بالأرياف قاعة تكون بمثابة  
"ورشة" يتزقن التلاميذ فيها على تلك الأشغال. وعدا ذلك يكون لكل مدرسة  
من مدارس الأرياف قطعة أرض يتيسر للتلاميذ أن ينموا بها يجرى فيها  
من تجارب الفلاحة وأن يفتقروا على ما تتطلبه النباتات والنواكح من العناية وأن  
يدرسوا الحشرات الضارة وتربية النحل ودودة القز وغير ذلك من المظاهر  
المتنوعة في الحياة الريفية - تلك هي الخصائص الرئيسية المميزة لهذه المدارس  
وعليها تعلق الوزارة أكبر أهمية.

على أنه مما يجدر ملاحظته أن العمل اليدوي سواء كان في الورشة أوفى  
حديقة المدرسة ليس الفرض منه إعداد تجارين وحدادين وزراعيين أو تعليم  
الطلبة صنعة أو حرفة ما، بل التصدد منه تعويد العين واليد على الاشتراك  
مع الفكر اشترافاً كاملاً، وبث الروح العملية في التلاميذ، تلك الروح التي مدارها  
الاعتقاد على النفس. وبذلك يكون التزقن اليدوي مساعداً على التربية العقابية  
ويكون مرهماً توسيع مدارك الطلبة بطرق أخرى غير الكتب. فلقد دلت  
التجربة على أن هذا التزقن هو من بعض الوجوه أصح مما اعتاد  
الدراسة للوصول الى بعض نتائج عقلية وأدبية ذات شأن كبير في تربية البنين،  
ذلك لأنه يؤدي حقيقة الى جعل التلميذ الممارس له رجلاً ماهراً حاذقاً متيقظاً  
دقيقاً واسع الخيلة قادراً على التشتي مع أحوال الزمان والتكيف طبقاً لظروفه  
فيكون قدراً على استخدام ذكائه وعلمه في ما يعود عليه بالنفع في أي عمل يزاوله.  
ثم انه فوق ذلك يقوى ملكة الاتقان والرغبة في الانصراف الى الأعمال دون  
الأقوال. فضلاً عن أنه يوجب الاعتقاد على الرشاقة في النظافة وعلى الترتيب  
والدقة في القياس وعلى الالتفات الى صغار الأمور التي قد تبدو تافهة في ظاهر الأمر.  
وتلك صفات لا ريب في أنها تعود بالنفع على التلاميذ في مستقبل أيامهم مهما

## وزارة المعارف العمومية

قرار وزارى نمرة ١٩٣٣

شامل للأئحة التنفيذية للقانون نمرة ١٣ لسنة ١٩١٦ المتعلق  
بانشاء المدارس الأتولية الراقية للبنين

## وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩١٦ المتعلق بانشاء المدارس  
الأتولية الراقية للبنينوعلى ما اقترحه المجلس الأعلى للمعارف العمومية وصادق عليه مجلس الوزراء  
في جلسته المنعقدة في ١٤ يونيو سنة ١٩١٦

قرر ما هو آت :

## المادة الأولى

يكتب طلب التحاق التلميذ بالسنة الأولى على الاستتارة المختصة لذلك  
(رقم ٣٤) ويمكن الحصول عليها من المدرسة نظير أداء ثلاثة قروش قيمة التبعة  
ويجب تقديمه لظفر المدرسة قبل التاريخ الذى يعلن عنه بالجريدة الرسمية  
ويرفق بشهادة ميلاد الطالب .يجب ألا يكون الطالب قد تجاوز الاثنى عشرة سنة وقت امتحان الدخول  
ماعدا ما يستثنى من ذلك بقرار خاص من وزير المعارف العمومية .

## المادة الثانية

يشتمل امتحان القبول على اختبارات تحريرية واختبارات شفوية في اللغة  
العربية والحساب وعلى اختيار في الخط بحيث لا تزيد هذه الاختبارات في الصعوبة  
على ما في منهاج المدارس الأتولية (المكاتب) .تكون النهاية الكبرى لدرجة كل اختبار تحريرى أو شفهى ٢٠ ولا يعد  
الطالب ناجحا في الامتحان إلا اذا حصل بالأقل على عشر درجات في كل اختبار  
تحريرى أو شفهى .

## المادة الثالثة

المصرفات المدرسية هي ثلاثون قرشا صاغا في الشهر أو كسور الشهر بحسب  
التقويم الافرنجى في المدارس التى لا يتناول فيها التلاميذ طعام الظهر وستون  
قرشا صاغا في المدارس التى يتناول فيها التلاميذ طعام الظهر .تدفع المصرفات المدرسية مقدما في أول كل شهر وكل تلميذ لا يقوم بدفعها  
في الخمسة الأيام الأولى من أيام الدراسة في الشهر لا يبقى بالمدرسة .كانت الحرمة التى يمارسونها أو المهنة التى يشتغلون بها . ثم ان لهذا التعليم منزلة  
أخرى وهى أنه يجب العمل الى ذلك الفريق من التلاميذ الذين لا يميلون الى  
المطالعة ولا تلوايح عليهم عمال النجاة فيحملهم على بذل مجهودات حقيقية تكفل  
بالفلاح في غالب الأحيان لتذليل الصعوبات التى تحول دون نجاحهم ان قسم من  
أقسام دراستهم .ظهر مما تقدم أن هناك أسبابا قوية تجعل على احوال هذا التمرين في المتزلة  
الكبرى المرغوب تخصيصها له في هذه المدارس التى يقصد منها قبل كل شئ  
تربية التلاميذ تربية عملية .بل انه فيما يتعلق بمواد التدريس العادية كان وضع منهاج الدراسة بصورة  
تدعو الى توجيه التعليم الى الوجهة العملية . فعمل الحساب مقرون في التطبيق  
بفنى المحاسبة . وكذلك الهندسة تتضمن التمرين على أخذ المقاس والمساحة العملية .  
وأما الرسم فهو يتطو بالعمى اليدوى . كما ان علم الجغرافية يمتزج بالقسم الاقتصادى  
وعلى الأخص بالقسم التجارى . أما تدير الصحة فان تدريسه يكون من وجهة  
عملية بالقدر الذى يساعد على تحسين حالة المعيشة من الوجهة الصحية .فاذا سأل سائل : لأى شئ تنهى هذه المدارس الأتولية الراقية : كانت  
الجواب أنها تنهى للاشئ ولكل شئ . فهى إنما تشمل على انما كل قوى  
التلاميذ ومواهبهم بحيث يكونون قادرين على مزاوله أى عمل وبحيث تزداد  
كفاءتهم وأهليتهم بسبب هذه التهيئة السامة مهما كانت نوع العمل الذى  
يمارسونه .هذا وقد تقررت بميزانية وزارة المعارف العمومية لسنة ١٩١٦ -- ١٩١٧  
انشاء مدرسة أولية راقية للبنين بالقاهرة يكون فتحها بعد مساحات الصيف .  
وتقصد الوزارة من ذلك أن تكون تلك المدرسة أنموذجا تسج مجالس لمديرات  
على منواله مع مراعاة ما قد تقتضيه الحال من الحاجات الخاصة التى نصت  
عليها لأئحة مدارس الأرياف فان بعض هذه المجالس قد أنشأ من المدارس ما له  
غرض عملى كغرض مدارس الأرياف ، بينما البعض الآخر قد حوّل بعض  
المدارس الابتدائية التى قام بتأسيسها الى مدارس من هذا النوع ، كما أن طائفة  
أخرى من تلك المجالس عقدت نيها على أن تمد الى مثل هذا التحويل أيضا .  
وعلى ذلك فإن القواعد المعروضة في هذا اليوم من شأنها مساعدة تلك المجالس  
إذ يكون تحت نظرها مشروع نظام موضوع بعناية تجعل من اليسور تحقيقه على  
حاجات المدارس في المدائن وفي الأرياف .وبما أن المجلس الأعلى للمعارف العمومية وافق في جلسته المنعقدة في ٢٢  
مايو سنة ١٩١٦ على مشروع القانون والقرار الخاصين بالمدارس الأتولية الراقية  
للبنين المرفقين بهذه المذكرة ، وكذلك اللجنة الاستشارية لسن القوانين واللوائح  
وافقت على مشروع القانون كما يؤخذ من كتاب وزارة الحفائية نمرة ١٢٨ المؤرخ  
٤ يونيو سنة ١٩١٦ ، فوزير المعارف العمومية يشرف بعرض المشروعين  
المذكورين على مجلس الوزراء ليتكرم بتصديقه العالى عليهما ما

وزير المعارف العمومية

تحريرا في ٦ يونيو سنة ١٩١٦

عدلى يكن